Document: EB 2012/106/R.36/Rev.1
Agenda: 15(g)
Date: 20 September 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية كوبا

مقترح لتسوية الديون

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Josefina Stubbs
مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي
رقم الهاتف: 2318 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.stubbs@ifad.org

Ruth Farrant
المراقب المالي ومدير شعبة المراقب
والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Rajiv Sondhi
مدير القروض والمنح
شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2233 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.sondhi@ifad.org

Tomas Rosada
خبير اقتصادي إقليمي، شعبة أمريكا
اللاتينية والكاريبي
رقم الهاتف: 2332 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.rosada@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة بعد المائة
روما، 20-21 سبتمبر/أيلول 2012

للموافقة

توصية بالموافقة

يوصى بأن يوافق المجلس التنفيذي على شروط وأحكام اتفاق تسوية المديونية المتفاوض بشأنه مع جمهورية كوبا على النحو المبين في الفقرة 45، وعلى تفويض رئيس الصندوق بتوقيع اتفاق تسوية المديونية المرفق بهذه الوثيقة.

مقترح لتسوية الديون

أولا- مقدمة

1- تتمثل أهداف هذه الوثيقة فيما يلي:

(أ) التماس موافقة المجلس التنفيذي على شروط وأوضاع اتفاقية تسوية الديون التي تم التوصل إليها بين حكومة كوبا والصندوق؛

(ب) إطلاع المجلس التنفيذي على مستجدات أداء الاقتصاد الكلي في كوبا، وعمليات الإصلاح الأخيرة فيها، والصدمات الاقتصادية والبيئية المختلفة التي واجهتها البلاد والتي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها على سداد ديونها للصندوق.

ثانيا- تاريخ علاقة كوبا بالصندوق

2- كوبا هي أحد الأعضاء المؤسسين للصندوق. ومنذ انضمامها للصندوق في عام 1977 باعتبارها من الفئة الثالثة، أو من البلدان "النامية"، شاركت في تسيير الصندوق بصفتهاً عضوا في مجلس المحافظين، وكذلك كعضو في المجلس التنفيذي.

3- وفي ديسمبر/كانون الأول 1980، وافق المجلس التنفيذي على منح كوبا قرضاً قدره 11.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لمشروع التنمية الريفية في كامالوتي. وقد قدم القرض، الذي كان من المقرر أن يسدد على 20 سنة، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات، بشروط متوسطة بسعر فائدة ثابت يبلغ 4 في المائة. وتم الإعلان عن دخول المشروع حيز التنفيذ في مارس/آذار 1981، ثم أغلق، على النحو المقرر، بعد ثماني سنوات من التنفيذ. وبدأ سداد القرض وفقاً لمخططه الزمني، ولكن البلاد في عام 1989 تعرضت لأزمة اقتصادية خانقة، الأمر الذي أدى فعلياً إلى وقف سداد القرض المتفق عليه وإلى تراكم المتأخرات. ومنذ عام 1980، لم يوافق المجلس التنفيذي على أي تمويل آخر لكوبا.

4- ونظرا للأهمية الاستراتيجية لقطاع الأعمال الزراعية في كوبا،[1] فقد أعربت حكومة كوبا عن الرغبة في إعادة التفاوض على الديون المستحقة والوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق بحيث تعود مؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق للبدء مجدداً في برنامج للعمل. وفي هذا السياق، في عام 2009، بدأ الطرفان عملية التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقية على المعايير المالية لسداد الديون. وترد نتائج هذه المفاوضات في اتفاقية تسوية الديون.

[1] انظر القسم ثالثا(د) من اتفاق تسوية المديونية للاطلاع على التدابير السياساتية الرئيسية التي يجري اعتمادها في كوبا فيما يتعلق بالقطاع الزراعي.

5- وفي يونيو/حزيران عام 2012، قدمت الحكومة تقريرا إلى الصندوق يعرض الأوضاع الاقتصادية في كوبا خلال فترة وقف السداد. ويشكل تقرير الحكومة واتفاقية تسوية الديون معا الأساس الذي تم الاستناد إليه في إعداد هذا التقرير.

ثالثا- السياق القطري

ألف- أداء المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية في الآونة الأخيرة

6- تتمتع كوبا بمستوى عال من التنمية البشرية، فهي تحتل المرتبة 51 من أصل 187 بلدا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2011. وهذه النتيجة، وخصوصا الإنجازات التي تحققت في مجال الرعاية الصحية، هي أفضل مما كان متوقعا نظرا لمعدل نمو البلاد الاقتصادي ومستواه.

7- وتعتبر كوبا بلداً من البلدان ذات الدخل المتوسط العالي وهي أحد أكبر الاقتصادات في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي. ويبلغ عدد سكانها 11.2 مليون نسمة، يعيش 25 في المائة منهم في المناطق الريفية. ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي الاسمي 64.33 مليار دولار أمريكي والناتج القومي الحقيقي للفرد الواحد[2] 4 222 دولاراً أمريكياً (2010).

8- وينبغي توخي الحذر عند تحليل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الأجنبية نظراً لوجود نظام سعر الصرف المزدوج الذي ينفذ في كوبا منذ عام 1994. وتتعايش، ضمن هذا النظام، عملتان: البيسو الكوبي والبيسو الكوبي القابل للتحويل. وسعر الصرف الرسمي، المستخدم في الحسابات الوطنية وبين الشركات، هو بيسو كوبي واحد مقابل بيسو كوبي واحد قابل للتحويل مقابل دولار أمريكي واحد. على أن هناك أيضا سوقاً للمعاملات الشخصية بسعر صرف هو 24 بيسو كوبي مقابل بيسو كوبي واحد قابل للتحويل، مما يخلق سعر صرف ضمني للدولار الأمريكي هو دولار أمريكي واحد لكل 24 بيسو كوبي. وعلاوة على ذلك، هناك فصل بين الأسواق، كما توجد آليات متميزة لتشكيل الأسعار لا تنعكس بدقة في الإحصاءات المتعلقة بالحسابات الوطنية. وهناك، علاوة على ذلك، مبالغة في عرض الخدمات عند قياس الناتج المحلي الإجمالي. ولهذه الأسباب، فإن من شأن استخدام نوع واحد فقط من أسعار الصرف لتقدير الدخل القومي، وبالتالي الدخل الفردي، أن يؤدي إلى تقدير غير دقيق لهذه المتغيرات.

9- وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وذلك بأكثر من 30 في المائة بين عامي 1989 و1993. ومع تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 5.3 في المائة في العقد الأول من هذا القرن. وفي الآونة الأخيرة، ونتيجة للأزمة المالية الدولية، انخفض النمو الاقتصادي إلى 1.4 في المائة في عام 2009 وإلى 2.4 في المائة في عام 2010.

10- ونتيجة لهذه الأزمة، شكل العجز المالي 19.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، خلال السنوات الخمس الأولى من التسعينيات. وقد تم تصحيح هذا الخلل في السنوات التالية، وخلال الفترة بين عامي 1995 و2007 بقي العجز المالي ضمن الهامش المستهدف في السياسة الاقتصادية (نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك بفضل الإجراءات المالية الحكومية التي تستهدف سد الثغرة في

[2] بأسعار عام 1997 الثابتة.

الميزانية. على أنه، نتيجة للأزمة المالية الدولية الأخيرة، ضعف مجال عمل الإجراءات المالية الحكومية وبلغ العجز المالي 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. وشهدت السنوات التالية، زيادة في إيرادات الضرائب وانخفاضاً في النفقات العامة مما أدى إلى تخفيض العجز إلى 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010.

11- وفي عام 2008، بلغت نسبة الديون الخارجية 19.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و26.8 في المائة من إجمالي الإيرادات، و92.7 في المائة من الصادرات. وتبين هذه الأرقام أن عبء البلاد من الديون هو أدنى من الحدود الاحترازية المقبولة دوليا، مما يتطلب تطبيق تدابير معتدلة تضمن الاستدامة المتوسطة والطويلة الأجل للمالية العامة والديون الخارجية.

12- وخلال الفترة بين عامي 1995 و1999، كان هناك نمو سلبي في معدل التضخم بلغ في المتوسط 2.5 في المائة نتيجة لعملية تدعيم التوازن في الاقتصاد الكلي. وخلال العقد الأول من الألفية الجديدة، ومع تراجع قطاع السياحة وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة، اشتد النقص في العملات الأجنبية. وخلق هذا زيادة في السيولة النقدية لدى السكان، مما تسبب في زيادة بنسبة 2.3 في المائة في المتوسط في معدل التضخم. وكجزء من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في عام 2011، سجلت معدلات التضخم في تلك السنة أرقاماً أكبر مما كانت عليه في العام السابق. ويعزى هذا إلى استبعاد بعض المنتجات من كتيبات حصص التموين الشهرية، فضلا عن زيادة في أسعار بعض المنتجات الزراعية سببها انخفاض الطلب عليها.

13- وفي الوقت الراهن، هناك 18 في المائة من الكوبيين بعمر 60 سنة أو أكثر. وبحلول عام 2025، من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي 26 في المائة. ومن المتوقع أن يطرح "تزايد شيب" الكوبيين، واقترانه بركود في النمو السكاني، تحديات أمام الأمن الاجتماعي وأن يؤدي إلى تغيرات في هيكل وسير سوق العمل.

باء- الصدمات الخارجية

14- واجه الاقتصاد الكوبي عقبات وقيودا خطيرة لم تؤد إلى الحد من النمو الاقتصادي فحسب، بل كذلك إلى دفع البلاد إلى إجراء إصلاحات جذرية للحفاظ على التوازن الداخلي في الاقتصاد الكلي. وفي الوقت نفسه، أعطت كوبا الأولوية باستمرار للحفاظ على إنجازاتها الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مخصصات الميزانية لقطاعات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي ارتفعت من 41.6 في المائة في عام 2007 إلى 43.1 في المائة في عام 2010، على الرغم من تأثر تلك السنوات تحديداً وبقوة بالأزمة المالية العالمية.

15- وقد تعرض الاقتصاد الكوبي، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لواحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخ البلاد، وهي المعروفة باسم "الفترة الخاصة". فحتى ذلك الوقت، كانت كوبا تنفذ أكثر من 80 في المائة من المعاملات الاقتصادية الخارجية مع بلدان تلك الكتلة، واستفادت في الوقت نفسه من أسعار تفضيلية في التجارة المتبادلة للمساعدة التقنية والتكنولوجية. وانعكست بوضوح آثار هذه الصدمة الخارجية في المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي. من ذلك مثلاً أنه، في الفترة من 1989 إلى 1993، بلغت نسبة الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي، بأسعار 1981 الثابتة، 34.8 في المائة. وبالمثل، وخلال هذه الفترة انخفضت الواردات بنسبة 78 في المائة، ووصل العجز المالي إلى 33.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993، وانخفض استهلاك الوقود بنسبة تزيد على نصف ما كان عليه في عام 1989.

16- وتعتبر كوبا، نتيجة لموقعها الجغرافي، شديدة التعرض للظواهر الجوية المتطرفة. وخلال العقدين الماضيين، تأثرت الجزيرة بالأعاصير والجفاف والفيضانات والزلازل وحرائق الغابات. وتسببت هذه الأحداث بأضرار واسعة النطاق في البنية التحتية الإنتاجية، لاسيما في قطاع الزراعة. وتقدر الخسائر الاقتصادية والمادية الناجمة عن الأعاصير الـ 16 التي اجتاحت البلاد بين عامي 1998 و2008 بنحو 20.56 مليون دولار أمريكي.

17- وعلاوة على ذلك، كان للأزمات الاقتصادية الأخيرة آثار سلبية على النشاط الاقتصادي للبلاد. وفي عام 2008، أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية المصنوعة من النيكل، مما تسبب في انخفاض في سعر النيكل وهو سلعة التصدير الرئيسية في كوبا. ويقدر أن خسارة الدخل الناجمة عن هذه الأحداث بلغت 250 مليون دولار أمريكي في عام 2008. وقد لوحظت اتجاهات الانخفاض في أسعار الصادرات الأخرى مثل الروم والتبغ والأسماك، وكذلك في عدد السياح الذين يزورون البلاد. وكان على البلاد أن تنتظر حتى عام 2010 لتشاهد أوائل علامات الانتعاش.

18- وعلاوة على ذلك، تسببت الزيادات في الأسعار الدولية للوقود والمواد الغذائية خلال السنوات الأخيرة بالضغط على ميزان المدفوعات. وقد مثل الوقود والمواد الغذائية خلال العقد الماضي الفئتين الرئيسيتين في فاتورة واردات البلاد، حيث بلغا نسبة 26.2 في المائة و16.2 في المائة على التوالي من إجمالي الواردات. وفي عام 2008 وحده، ارتفع سعر النفط بنسبة 57 في المائة، مما أجبر البلاد على صرف 1.34 مليون دولار أمريكي أكثر من العام السابق. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 53 في المائة مما أسفر عن زيادة أخرى في الإنفاق بلغت 907 ملايين دولار أمريكي.

19- وإضافة لذلك، وفي تقدير للأداء الاقتصادي في البلاد عموما، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الآثارُ السلبية للعلاقات الخارجية الاقتصادية والتجارية والمالية المتضررة أصلاً.

20- وتلخيصاً لكل ذلك، فإن المشاكل الناجمة عن البيئة الدولية غير المواتية وتكرر الظواهر الجوية المتطرفة واستحالة الحصول على التمويل الخارجي بشروط تمويل مواتية من المنظمات المالية الدولية، كلها تشكل قيودا خطيرة على قدرة البلاد على تحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية.

جيم- القطاع الريفي

21- يتركز ربع مجموع سكان كوبا في القطاع الريفي. وتغطي المساحة الزراعية 6.6 مليون هكتار، وهناك هيكل تنظيمي إنتاجي يتألف من الدولة (35 في المائة)، و"الوحدات الأساسية للإنتاج التعاوني" (38 في المائة)، وتعاونيات الإنتاج الزراعي (8 في المائة)، والائتمان والخدمات والتعاونيات التي يملكها القطاع الخاص (18 في المائة). ولا يُزرع إلا 50 في المائة من الأراضي المتاحة للأغراض الزراعية، والزراعات الأساسية هي قصب السكر والحمضيات والبن والأرز والموز.

22- وتستورد كوبا نحو 80 في المائة من الأغذية التي تستهلكها، وخلال السنوات الخمس الماضية، تجاوز متوسط التكلفة السنوية لهذه الواردات 1.5 مليار دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، تراجعت الصادرات الغذائية ضمن مجموع الصادرات، وانخفضت نسبتها من 39.2 في المائة في عام 2000 إلى 7.7 في المائة في عام 2010، ونتيجة لذلك، انخفضت عائدات التصدير من هذه الفئة بنسبة 46 في المائة خلال نفس الفترة.

23- وفي السنوات الأخيرة، شهدت البلاد نقصاً في المنتجات الزراعية الأولية. ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى الزيادة في الأسعار الدولية للمواد الغذائية؛ والانخفاض في أسعار صادرات النيكل والذي كان له آثار سلبية على القدرة على الاستيراد؛ وهيكلية إنتاجية في القطاع الريفي تعيقه عن العمل بكامل طاقاته؛ وتصلب شروط التمويل الخارجي والذي قيد إمكانية الحصول على الائتمان وغيره من مصادر التمويل.

24- ومع أهداف عامة تمثلت في زيادة غلة القطاع الزراعي، وتحقيق مستويات أعلى من إنتاج الأغذية، وبناء مزيد من القدرة على مقاومة الصدمات البيئية، والحفاظ على التوازن البيئي، وخلق روابط أقوى بين الزراعة والقطاعات الأخرى من الاقتصاد، صممت الحكومة سلسلة من السياسات الزراعية ترد في المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2011–2015.

25- وعلى ضوء ما تقدم، يتضح بجلاء أن للتنمية الريفية وتحويل القطاع الزراعي في كوبا أهمية أساسية للنمو، ولذا فإنهما يمثلان أولوية في السياسة العامة التي تأخذ بها الحكومة. وبناء على ذلك، فقد اتجهت الحكومة إلى الصندوق على أمل العودة إلى التعامل بينهما والحصول على الدعم والشراكة لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية.

دال– المبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية

26- عملاً على تحديث النموذج الاقتصادي الحالي، وخفض النفقات الحكومية، وزيادة إنتاجية السكان ورواتبهم، وافق المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الكوبي، في أبريل/نيسان 2011، على المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2011–2015. وتتضمن المبادئ التوجيهية 313 من التدابير التي تغطي جميع قطاعات الاقتصاد والتي ستمكن، في جملة أمور أخرى، من زيادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

27- وتتصل الإصلاحات المقترحة في المبادئ التوجيهية، والتي تهم الصندوق بصورة خاصة، بقطاع الصناعات الزراعية، وإعادة هيكلة القطاع العام، وتقديم الدعم لأشكال الإدارة غير الحكومية، واللامركزية، وتبسيط إعانات الدعم، وإدارة الديون الخارجية.

28- وفيما يتعلق بسياسة الصناعات الزراعية، تقترح المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية سلسلة من التدابير التي تركز على تحقيق الأهداف التالية: تبني نموذج يتمتع بوجود أكبر لأشكال الإدارة غير الحكومية؛ وزيادة مساهمة قطاع الزراعة في ميزان مدفوعات الدولة؛ وزيادة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية؛ وزيادة الغلة الزراعية من خلال تنويع المحاصيل والزراعات المختلطة؛ وإعادة إسكان المناطق الريفية تدريجيا؛ ودمج الشباب في القطاع الزراعي والاحتفاظ بهم فيه؛ وتدريب العاملين في القطاع الريفي؛ وتأجير الأراضي غير المستغلة.

29- ويجري العمل على تنفيذ جانب من هذه الإجراءات فعلاً. والواقع أن عملية تأجير الأراضي بدأت عام 2008 (القانون الصادر بمرسوم 259)، وبحلول منتصف عام 2012 تم تأجير أكثر من 1.4 مليون هكتار للمزارعين، وبدأ الإنتاج فعلاً في 79 في المائة من هذه المساحات.

30- أما بالنسبة لإعادة هيكلة القطاع العام، فإنه يجري العمل على تطوير عملية لإعادة تنظيم قطاع سوق العمل من شأنها أن تعيد توجيه 000 500 عامل من القطاع العام إلى الأنشطة الاقتصادية غير الحكومية. وبالإضافة إلى المؤسسات الاشتراكية، يعترف هذا النموذج الاقتصادي، بأشكال أخرى من الإدارة

الاقتصادية غير الحكومية، من قبيل الشركات ذات رأس المال المختلط، والتعاونيات، والزراعة على نطاق صغير، والعمال المستقلين.

31- وبالمثل، ولزيادة إنتاجية العمل وتنشيط الكفاءة في استخدام الموارد، تقترح المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الاستمرار في التخلص تدريجيا من إعانات الدعم المفرط للمنتجات والخدمات.

32- وفي هذا الإطار من الدعم لأشكال الإدارة الاقتصادية غير الحكومية، وسعيا لتوسيع الإنتاج وتوفير الخدمات، وتنفيذ المشتريات والمبيعات المشتركة بقدر أعلى من الكفاءة، تركز المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية على إنشاء التعاونيات والجمع بينها في رابطات لها شخصيتها القانونية وأصولها الخاصة.

33- أخيرا، من حيث إدارة الديون الخارجية، بدأت الحكومة في تنفيذ خطط لتسوية الديون مع الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل تسوية وتسديد ديون البلاد والحصول على تمويل جديد.

34- وفي هذا السياق تحديداً، هناك فرصة أمام الصندوق ليصبح واحدا من الشركاء الاستراتيجيين لكوبا، بحيث يوفر الدعم التقني والمالي للتحويلات الهيكلية التي قررت الحكومة تنفيذها في القطاع الريفي. وكثير من هذه التحويلات ينسجم مع رسالة الصندوق المؤسسية وأهدافه.

رابعا– الوضع الحالي للديون

35- إن ديون كوبا للصندوق متأخرة لفترة تزيد على 20 عاما، منها أكثر من 10 سنوات بعد فترة الاستحقاق النهائي. وقد بلغ الرصيد غير المسدد من القرض ، في 2001 (تاريخ الاستحقاق)، 8.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وبلغت الفائدة المستحقة وغير المدفوعة، في 2001، 3.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويبلغ مجموع الرصيد الرئيسي غير المسدد والفائدة المستحقة غير المدفوعة 12.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو مبلغ لا نزاع فيه مع كوبا.

الجدول 1

التاريخ المالي للديون

(بوحدات حقوق السحب الخاصة)

	حقوق السحب الخاصة
المبالغ المصروفة	10 581 121
(إقفال القرض في 30 سبتمبر/أيلول 1989)	
أقساط التسديد التي صدرت بها فواتير	10 581 121
(آخر موعد استحقاق في 1 مارس/آذار 2001)	
المبلغ المسدد من أصل القرض	(2 272 855)
(حتى 1 سبتمبر/أيلول 1989)	
الرصيد المستحق من أصل القرض والمتأخر السداد	8 308 266
(في 1 مارس/آذار 2001)	
الفائدة المستحقة غير المدفوعة[أ]	3 794 396
(حتى 1 مارس/آذار 2001)	
مجموع المتأخرات	12 102 662
(في 1 مارس/آذار 2001)	
مجموع المتأخرات (بمعادل الدولار الأمريكي)[ب]	16 794 278 دولاراً أمريكياً

[أ] الفائدة المستحقة بسعر فائدة القرض المتعاقد عليه (4 في المائة سنوياً).

[ب] معادلات الدولار الأمريكي تستخدم لأغراض إشارية وهي تستند إلى أسعار التحويل التاريخية.

خامسا- نهج تسوية الديون

36- في عام 2009، زار وفد من الصندوق كوبا واتفق مع الحكومة على العمل على استكشاف الخيارات لتسوية متأخرات ديونها مع الصندوق.

37- وتكشّفت المحادثات في أواخر عام 2011 في أعقاب رسالة بعث بها وزير التجارة الخارجية الكوبي، Rodrigo Malmierca، الذي يشغل أيضا منصب عضو مجلس محافظي الصندوق عن كوبا. وتضمنت هذه الرسالة مقترح للسداد تطلب بموجبه كوبا إعادة هيكلة القرض الممنوح لها أصلاً بشروط متوسطة، بحيث تصبح شروطه تيسيرية للغاية، أي برسم خدمة بنسبة 0.75 في المائة.

38- على أن هذا الخيار غير مقبول بالنسبة للصندوق، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية المالية. فمن الناحية القانونية، يعني هذا الخيار إعادة جدولة قرض بأثر رجعي وبمستوى أعلى من التيسير، وتجاهل مبدأ المساواة بين الأعضاء الآخرين في مواقف مشابهة، ويعني ذلك أيضا أن الصندوق لن يحصل على أي تعويض عن كونه لم يكن قادراً على الاستفادة من هذه الموارد منذ عام 2001. وفي الواقع، فإن هذا الخيار يعني أن الصندوق يقدم خصماً لكوبا لا يتفق مع سياسات الإقراض ومعاييره المعتمدة لديه. أما من المنظور المالي، فإن ذلك يعني أن الصندوق سوف يتلقى 9.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي أقل من الـ 12.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة التي كان من الممكن أن يتلقاها لو لم تعجز كوبا عن سداد القرض. ولذا فقد رُفض هذا الاقتراح، وأبلغت كوبا بأن الصندوق على استعداد للتفاوض على أساس وجوب الالتزام الكامل بتمويل القرض الأصلي، بما في ذلك سعر الفائدة، وحتى تاريخ الاستحقاق النهائي، مما يعني أنه ينبغي على كوبا أن تسدد مبلغ 12.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، وأن تعوض على الصندوق ما تكبده من تكلفة الفرصة الضائعة خلال الفترة من 2001 وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاقية لتسوية الديون.

39- وخلال الفترة من يناير/كانون الثاني حتى مايو/أيار من عام 2012، أوفدت شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي أربع بعثات للحوار التقني بهدف التعرف على الفرص التي يمكن من خلالها التفاوض على سداد الديون. ودعيت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي للمشاركة بصفتها هيئة تقنية من جهة، وبوصفها عضوا في منظومة الأمم المتحدة لديه خبرة واسعة في رصد تطور الاقتصاد الكوبي.

40- وقامت إدارة الصندوق بتقييم الآثار المالية والقانونية المترتبة على اقتراح الحكومة الخاص بسداد الديون، إلى جانب سيناريوهات بديلة أخرى. وشارك في هذا التقييم موظفون من إدارة العمليات المالية، ومكتب المستشار العام، وشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونتيجة لهذا التقييم، قدم الصندوق اقتراحا مضادا للحكومة في رسالة بعث بها رئيس الصندوق نوانزي عقب إيفاد بعثة للتفاوض في 25–27 أبريل/نيسان 2012.

41- وقد نشأ عدد من القضايا القانونية والمالية التي تتطلب إجراء تقييم دقيق، وذلك نتيجة لكون الديون الكوبية متأخرة لأكثر من 20 عاما، منها أكثر من 10 سنوات بعد فترة الاستحقاق النهائي، وهي فترة شهدت عدة تطورات ذات صلة. ويشمل هذا، على سبيل المثال، التغيرات في شروط الإقراض في الصندوق، لاسيما إدخال أسعار الفائدة المتغيرة المطبقة على القروض المتوسطة، وهي حاليا أقل من المعدلات المطبقة على الشروط التيسيرية للغاية؛ وتطوير المجتمع الدولي لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي مبادرة استبعدت منها كوبا عملياً؛ واعتماد مجلس المحافظين في عام 2006 لإطار القدرة على تحمل الديون. ومع أن أهلية كوبا للاستفادة من بعض هذه المخططات، بما في ذلك مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإطار القدرة على تحمل الديون، أمر مشكوك فيه لما يبدو عليه اقتصادها، فإن لهذه التطورات أثر على ما يمكن أن يدرج في شروط التفاوض لتسوية متأخرات ديون كوبا. وبناء على المشورة القانونية، تم اعتماد المبادئ الرئيسية التالية لوضع اقتراح مضاد مناسب ومعقول للتفاوض مع كوبا:

(أ) عندما يصبح القرض مستحقاً، ينبغي ألا يسمح لأية دولة من الدول الأعضاء بمواصلة التمتع بشروط ميسرة في سياق القروض غير المسددة؛[3]

(ب) نظراً لوجود خرق مادي لاتفاقية القرض منذ عام 1992، فإن العلاقة القانونية مع الصندوق تخرج عن نطاق الشروط التعاقدية وتنتقل إلى نطاق قواعد القانون الدولي العام المتعلقة بالعجز عن السداد. وفي هذه الحالة، يحق للصندوق الحصول على نوع من التعويض بالإضافة إلى مبلغ القرض؛

(ج) نظراً لعدم وجود اتفاقية أو سياسة لدى الصندوق تحكم مسألة فوائد العجز عن السداد، يمكن تطبيق طريقة بديلة أو نهج تكلفة الفرصة الضائعة التي تكبدها الصندوق نتيجة لعدم تسديد رأس المال والفائدة وفقا للجدول الزمني الأصلي، وذلك لكامل الفترة من موعد الاستحقاق الأصلي وحتى التسوية؛

(د) ينبغي تأمين صافي القيمة الراهنة للديون عند الاستحقاق النهائي[4]. ولهذا الغرض، يجري جمع قيمة القرض والفائدة المتراكمة حتى موعد الاستحقاق النهائي لتشكل القيمة الحالية الصافية "الأصلية" التي سيطلب التعويض عنها.

[3] يتمشى هذا المنطلق مع المادة 32 من سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

[4] يرجع إلى المادة 32 (ز) من سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

42- وقد جرى تناول مسألة كيفية تعويض الصندوق عن عوائد رأس المال الضائعة للفترة 2001–2012 (أي بعد استحقاق القرض) بالمزيد من التحليل. وللتوصل إلى تقدير صحيح لهذا المبلغ، ينبغي أن تحدد كمياً تكلفة الفرصة الضائعة التي تكبدها الصندوق نتيجة لعدم استعادته لرأس المال والفائدة وفقا لمتطلبات الجدول الزمني الأصلي.

43- ولحساب تكلفة الفرصة الضائعة هذه، تم تحليل خيارين اثنين. يقوم الخيار الأول على أخذ المبلغ المستحق الأصلي (8.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) وتطبيق المتوسط المرجح لأسعار الفائدة المطبقة في إطار منتجات قروض الصندوق الثلاثة على الفترة من 2001 وحتى تاريخ دفع القسط الأول من خطة التسوية. فإذا نفذت هذه الدفعة قبل سبتمبر/أيلول من عام 2012، فإن هذا يحدد أصل الدين والفائدة بمبلغ 13.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. أما إذا نفذت هذه الدفعة بعد ذلك التاريخ، فإن المبلغ سيرتفع بما قيمته 38 000 وحدة حقوق سحب خاصة. وبعبارة أخرى، فإن تعويضات الصندوق ستكون 1.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على الأقل. أما الخيار الثاني فهو تنفيذ الخيار الأول، ولكن بتطبيق نفس المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على كل من مجموع المبلغ الأصلي للقرض والفائدة المستحقة عند تاريخ الاستحقاق (12.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة). وينتج عن ذلك مبلغ 13.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، ويعطي هذا الرقم تعويضاً للصندوق قيمته 1.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

44- ويعتبر الخياران مقبولين من وجهتي النظر القانونية والمالية. وتجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الخيارين هو 0.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ومع ذلك، ونظرا لطبيعة الصندوق كمؤسسة إنمائية، ولأن الصندوق لم يتخذ أي إجراء خلال هذه الفترة لتصحيح الوضع، سواء بالمتابعة الملائمة للقضية أو بوضع شرط تعاقدي يحدد مسار الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذا النوع من الحالات، فقد تم استبعاد الخيار الثاني. وبالأخذ بالخيار الأول لاتفاقية تسوية الديون المقترحة، فإن الصندوق في الواقع يضمن الاستعادة الكاملة للمبلغ الأصلي المستحق وللفوائد المستحقة حتى عام 2001 وفقا لشروط اتفاقية القرض. وعلاوة على ذلك، فقد صحح الصندوق القيمة الاسمية التي يفتقر إليها الخيار الثاني، حيث أن تطبيق متوسط أسعار الفائدة للتعويض بموجب هذا الخيار يحسب على أساس "المبلغ الأساسي" – أي دون تخفيض التكاليف التشغيلية – وبذلك فإن الصندوق يحصل على مبلغ أعلى من حيث القيمة الاسمية مما كان بإمكانه أن يقدمه كقروض.

45- ونتيجة للمفاوضات التي عقدت بين ممثلي الحكومة الكوبية والصندوق خلال البعثة الموفدة في أبريل/نيسان 2012، اتفق الوفدان على رفع توصية لسلطات كل منهما باتفاقية لتسوية الديون[5]. وترد أدناه العناصر الرئيسية لهذه التسوية:

(أ) الاسترداد الكامل للمبلغ الأصلي غير المسدد والفائدة حتى عام 2001، وفقا لشروط اتفاقية القرض الأصلي، أي بفائدة سنوية بنسبة 4 في المائة سنوياً للفترة 1981–2001 (ما يعادل 12.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)؛

(ب) التعويض عن تكلفة الفرصة الضائعة التي تكبدها الصندوق في الفترة من 2001 وحتى تاريخ تسوية الديون، وتطبيق المتوسط المرجح لأسعار الفائدة المطبقة في إطار منتجات قروض الصندوق الثلاثة، على كل سنة للفترة من 2001 وحتى تاريخ دفع القسط الأول من خطة التسوية؛ أما متوسط

[5] مرفق بهذه الوثيقة مسودة اتفاقية تسوية الديون.

سعر الفائدة خلال الفترة 2001–2012 والناتج عن العملية الحسابية أعلاه فهو 1.34 في المائة سنويا (مما يعطي زيادة إجمالية قيمتها 1.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)؛

(ج) السداد على سبع سنوات، تشمل فترة سماح مدتها سنتان، ودفعة أولى قدرها 10 في المائة من مجموع الديون من المتوقع أن تسدد في موعد لا يتجاوز 31 أغسطس/آب 2012 (بما يعادل 1.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة). ونظراً لأن من المتوقع أن تسدد الدفعة الأولى قبل موافقة المجلس التنفيذي على هذا الاقتراح، فإنها ستحتجز في حساب معلق في سجلات الصندوق المالية ولن تسجل على حساب لتسديد القرض إلا بعد موافقة المجلس التنفيذي على التسوية.

(د) الحفاظ على القيمة الحالية للمبلغ موضوع التسوية، أي مجموع العنصرين (أ) و (ب) أعلاه (ما يعادل 13.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)؛ وتحسب القيمة الحالية على أساس معدل خصم يساوي متوسط المعدلات الآنية لمنحنيات عائد عملات حقوق السحب الخاصة (الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني) بما يتفق مع العملة المحددة للقرض (حقوق السحب الخاصة) لآجال الاستحقاق من سنة واحدة إلى سبع سنوات، وذلك تمشيا مع طول فترة السداد (سبع سنوات). وكان قد تم الاتفاق أصلاً مع حكومة كوبا على تحديد سعر الخصم في وقت التوقيع على اتفاقية تسوية الديون. واعتبر هذا كافياً بالنظر إلى أنه كان من المتوقع أن يتم سداد الدفعة الأولى بعد موافقة المجلس، أي في أكتوبر/تشرين الأول 2012. إلا أن الحكومة أوضحت الآن أنها تفضل تقديم الدفعة الأولى بحلول شهر أغسطس/آب 2012. ولذلك فإننا نقترح تحديد سعر الخصم الذي سيطبق لأغراض هذه التسوية عند إنجاز الدفعة الأولى المقترحة (كما جاء في العنصر (ج) أعلاه).

(هـ) تقوم كوبا باختيار العملة التي سيتم بها السداد، على أن تغطي هي أية مخاطرة تتصل بسعر الصرف بين عملة السداد وحقوق السحب الخاصة؛

(و) يطبق سعر فائدة خاص بالعجز عن السداد نسبته 4 في المائة في حال عدم تمكن الحكومة الكوبية من الامتثال لاتفاقية التسوية.

سادسا– التوصيات

46- يوصى بأن يوافق المجلس التنفيذي على شروط وأحكام اتفاق تسوية المديونية المتفاوض بشأنه مع جمهورية كوبا على النحو المبين في الفقرة 45، وعلى تفويض رئيس الصندوق بتوقيع اتفاق تسوية المديونية المرفق بهذه الوثيقة.

اتفاق تسوية مديونية

أبرم اتفاق تسوية المديونية هذا في _____ بين _____ (المقرض) وجمهورية كوبا (المدين)؛

حيث إن المقرض والمدين طرفان في اتفاقية القرض المؤرخة 16 ديسمبر/كانون الأول 1980 بشأن مشروع التنمية الريفية في كامالوتي، والمرفقة بوصفها الملحق _____ بهذا الاتفاق، والتي دخلت حيز النفاذ في 16 مارس/آذار 1981؛

وحيث إن المدين قد حصل بموجب اتفاقية القرض المذكورة أعلاه على قرض بمبلغ يعادل 000 050 11 وحدة حقوق سحب خاصة ("القرض")، رهناً بسداد رسم فائدة بواقع 4 في المائة سنوياً على قيمة القرض المصروف والمستحق؛

وحيث إن المدين قد تخلف عن أداء التزاماته بموجب اتفاقية القرض منذ 30 يناير/كانون الثاني 1992، وأعرب عن اهتمامه في إعادة التفاوض على الديون المستحقة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

وحيث إن للمقرض على المدين في هذا التاريخ مبلغ يعادل 266 308 8 وحدة حقوق سحب خاصة ("أصل القرض المستحق") علاوة على فائدة تراكمية مستحقة وغير مسددة حتى تاريخ استحقاق القرض (1 مارس/آذار 2001) بما يعادل 396 794 3 وحدة حقوق سحب خاصة (تمثل في مجموعها "الرصيد المستحق من أصل القرض")؛

وحيث إن تخلف المدين عن أداء التزاماته في حينها بموجب اتفاقية القرض قد تسبّب في سلسلة من الخسائر المتعلقة بعائدات وفرص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ("الصندوق") يتوجب بصددها الاتفاق على تسديد دفعة بمبلغ يُحتسب من تاريخ استحقاق القرض حتى التاريخ الحالي؛

وحيث إن المجلس التنفيذي للصندوق قد رخَّص _____ في اجتماعه المنعقد في _____؛

وحيث إن الطرفان يرغبان في التصالح وتسوية كل الديون المستحقة وأي التزامات أو مسؤوليات أخرى رهنًابالشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق؛

لذا فإن الطرفان يتفقان على ما يلي:

1 - <u>الإقرار بالدين</u>

1-1- لأغراض السداد والتعويض عن الخسائر المتعلقة بالعائدات والفرص نتيجة للتخلف عن سداد الدين، يتألف الدين من الآتي:

(1) 662 102 12 وحدة حقوق سحب خاصة تعادل المبلغ المستحق عن الفترة من عام 1981 حتى عام 2001 بموجب الشروط الأصلية للقرض (الرصيد المستحق من أصل القرض).

(2) 148 224 1 وحدة حقوق سحب خاصة تعويضاً عن الفترة من عام 2001 حتى عام 2012.

1-2- يتعهَّد المدين بأن يسدد، بموجب هذا الاتفاق، الديون المبيَّنة في المادة 1-1 بما مجموع قيمته 810 326 13 وحدة حقوق سحب خاصة وكذلك، عند الاقتضاء، غرامة التخلف عن السداد وفقاً للمادة 5-3.

2- شروط سداد الدين. يسدد المدين إلى المقرض مجموع مبالغ الدين المحدَّد في المادة 1-2 وفقاً لفترات السداد والأحكام المنصوص عليها أدناه:

2-1- تسدد دفعة نقدية أوَّلية قبل 1 سبتمبر/أيلول 2012 بمبلغ 681 332 1 وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 10 في المائة من الدين، فيما يتعلق بتخلف المدين عن أداء التزاماته[6].

2-2- يسدَّد الرصيد المتبقي من الدين، وهو 129 994 11 وحدة حقوق سحب خاصة، المتصلة بأصل القرض، كل ستة أشهر على امتداد الفترة من 2012 حتى 2019، على أن يكون أجل السداد 7 سنوات، بما في ذلك فترة سماح مدتها سنتان، وتحسب من تاريخ سداد الدفعة الأوَّلية حسب ما هو محدد في المادة 2-1. وحفاظاً على القيمة الحالية الصافية للدين (810 326 13 من وحدات حقوق السحب الخاصة)، يُحسب جدول السداد بمعدل خصم في تاريخ سداد الدفعة الأوَّلية المحددة في المادة 2-1 ويظل ثابتاً طيلة فترة سداد الدين. وترفق تواريخ وشروط السداد (جدول السداد) كملحق يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

3- العملة

3-1- تعادل مبالغ سداد الدين قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة لعملة السداد المتفق عليها عند توقيع هذا الاتفاق. ويجوز أن تكون عملة السداد أي عملة مشمولة بسلة العملات المستخدمة لتحديد قيمة حقوق السحب الخاصة بسعر الصرف الساري في تاريخ السداد. ولأغراض هذا الاتفاق، يُحسب سعر الصرف وفقاً للأسلوب المنصوص عليه في الفقرة (ب) من البند 2 من المادة 5 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

3-2- تُدفع مبالغ السداد في الحساب التالي:

رقم الحساب: IT66 F056 9611 000E DCEU 0504 200

المستفيد: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المصرف: BANCA POPULARE DI SONDRIO

العنوان: PIAZZA GARIBALDI 16

رقم السويفت: **POSOIT22**

4 - التسوية

يُقرّ الطرفان بأن امتثال المدين لالتزامات السداد بموجب هذا الاتفاق تعفيه وتبرئ ذمته من أي نوع من الالتزامات أو المطالبات أو المسؤوليات التي حمَّلها المقرض للمدين أو التي يحمّلها أو قد يحمّلها له بشأن المبلغ المتنازع عليه، وإن كان ذلك لا يُعفي المدين من أي مطالبات قد تنشأ عن عدم الامتثال لهذا الاتفاق.

5 - شرط الإلغاء وغرامة التأخير

5-1- يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في تاريخ توقيعه من الطرفين ويظل نافذاً لحين الوفاء تماماً بالالتزامات المقررة بموجبه ما لم يتم إلغاؤه بسبب عدم الامتثال لتلك الالتزامات وفقاً لهذا الاتفاق.

[6] تسلم الصندوق بالفعل حتى 22 أغسطس/آب 2012 مبلغ 739.88 332 1 وحدة حقوق سحب خاصة أودعت في حساب فتحه الصندوق لهذا الغرض ("الحساب المعلق"). وبالتالي فإن الرصيد الدقيق المتبقي من الدين المشار إليه في المادة 2-2 هو 070.12 994 11 وحدة حقوق سحب خاصة.

5-2- يعتبر من قبيل عدم امتثال المدين للالتزامات التعاقدية الناشئة عن هذا الاتفاق ما يلي: (1) إذا لم يسدد المدين أي مبلغ مستحق في موعد استحقاق السداد وفقاً للمادة 2 من هذا الاتفاق.

5-3- تُفرض على المدين غرامة بواقع 4 في المائة سنوياً عن أي مبلغ مستحق وغير مسدد. ويجوز للمقرض أن يطلب سداداً فوريا لذلك المبلغ المستحق وغير المسدد وكذلك الغرامة المستحقة عليه. ويجوز للصندوق في حال تأخر السداد أن يُطبِّق إطار سياسات الصندوق بشأن عمليات المشاركة مع البلدان المتأخرة عن السداد وأن يعلّق صرف أموال كل حافظة القروض السارية مع المدين.

5-4- يُقرّ الطرفان بأن عدم سداد الدفعة الأوَّلية في التاريخ المحدد في الفقرة 2 -1 يحول دون عرض أي مشروع أو برنامج مرتبط بالمدين على المجلس التنفيذي للنظر فيه من جانب الصندوق.

تسوية المنازعات

يسعى الطرفان إلى استخدام الوسائل الودية في حسم أي نزاع ينشأ بينهما. ويحال النزاع، في حال عدم تسويته ودياً، إلى التحكيم لتسويته وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في البند 11-4 من الشروط العامة المرفقة باتفاقية القرض رقم CU-52 المبرمة بين الصندوق وكوبا بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول .1980

7 - القانون المنطبق

يخضع هذا الاتفاق لمعايير ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة، لا سيما المعايير والمبادئ المنطبقة على المعاهدات والاتفاقات الأخرى المبرمة بين الدول والمنظمات الدولية.

8 - التسجيل

يكون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مسؤولاً عن تسجيل هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

9 - لأغراض تبادل المراسلات بين الطرفين، يرسل كل من الطرفين إخطاراً رسميًابعنوانه الرسمي عقب توقيع هذا الاتفاق.

10 - فيما يلي الشخصان المعينان كممثلين مفوضين:

عن الصندوق:

عن المدين:

وإثباتاً لما تقدَّم، وقَّع الطرفان، من خلال ممثليهما المفوضين حسب الأصول، هذا الاتفاق في التاريخ المحدد أدناه:

عن الصندوق

التاريخ: _____

عن المدين

التاريخ: _____

جدول السداد (وحدات حقوق السحب الخاصة)

فترة السداد 7 سنوات، وفترة سماح مدتها سنتان

		التواريخ	المبالغ		
		2012-07-24	389 999		
		2012-08-02	495 131		
		2012-08-22	447 610	1 332 740	الدفعة الأولية
معدل الخصم في 22 أغسطس/آب 2012 (النسبة المئوية)[1]		2012-09-01	-		
0.8461	سنويا	2013-03-01	-		
0.4230	كل ستة أشهر	2013-09-01	-		
		2014-03-01	-	فترة السماح	
		2014-09-01	1 265 508		
		2015-03-01	1 265 508		
		2015-09-01	1 265 508		
		2016-03-01	1 265 508		
		2016-09-01	1 265 508		
		2017-03-01	1 265 508		
		2017-09-01	1 265 508		
		2018-03-01	1 265 508		
		2018-09-01	1 265 508		
		2019-03-01	1 265 508		
		المجموع	13 987 824		
		القيمة الحالية الصافية	**13 326 809**		

1 معدل الخصم هو متوسط المعدلات النهائية لمنحنيات عائد عملات وحدات حقوق السحب الخاصة (دولار الولايات المتحدة، واليورو، والجنية الإسترليني، والين الياباني) المرجحة باستخدام الأوزان الترجيحية التي حددها صندوق النقد الدولي لعملات حقوق السحب الخاصة في 22 أغسطس/آب 2012.